

الانماط الاستيطانية الاستعمارية في الاراضي الفلسطينية

خلال الفترة ما بين (١٩١٨ - ٢٠٢٠)

الباحثة/ علياء رزق ابودية

باحثة في برنامج الدكتوراه بقسم علم الاجتماع- كلية الآداب- جامعة القاهرة

المخلص:

هدفت الدراسة إلى تحليل ظاهرة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين من منظور التغيرات التي طرأت على الاراضي الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩١٨ إلى عام ٢٠٢٠. انطلقت الدراسة من مشكلة بحثية تتمحور حول كيفية تشكيل أنماط الجغرافيا الاستيطانية وتطورها كأداة رئيسية في المشروع الاستعماري الإسرائيلي، وتأثيراتها الشاملة على الواقع والديموغرافي والسياسي والاقتصادي الفلسطيني. اعتمدت الدراسة على منهجية التحليل الوصفي والتاريخي، مستعرضة السياسات والإجراءات الإسرائيلية عبر مراحل زمنية مختلفة، ومحللة الأنماط الجغرافية للمستوطنات وتوزيعها وتأثيرها على النسيج الفلسطيني. تُظهر النتائج أن الأنماط الاستيطانية تمثل جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية استعمارية ممنهجة تهدف إلى السيطرة على الأرض والموارد، وتغيير الهوية الديموغرافية والجغرافية لفلسطين. وقد تطورت هذه الأنماط من مستعمرات زراعية صغيرة إلى مدن استيطانية كبرى، مصحوبة بسياسات مصادرة للأراضي، وتقييد لحرية الحركة، وهدم للمنازل، مما أدى إلى تفتيت التجمعات السكانية الفلسطينية وعزلها. تؤكد الدراسة أن هذه السياسات قد أثرت سلبًا على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين، كما أدت إلى تفاقم التوترات الأمنية وتصاعد العنف. توصي الدراسة بضرورة صياغة استراتيجية فلسطينية وطنية موحدة لمواجهة الاستيطان، تعتمد على المقاومة الشعبية السلمية وتفعيل آليات القانون الدولي لمساءلة إسرائيل.

The Formation of Patterns of Colonial Occupational Settlement in Palestine during the period (1918-2020)

Aliaa Riziq Abu Dayyah
aliaaabudayyah@gmail.com

Abstract:

The study aimed to analyze the phenomenon of the Israeli occupation of Palestine from the perspective of colonial settlement geography, during the period extending from 1918 to 2020. The study was based on a research problem centered on how settlement geographic patterns were formed and developed as a key tool in the Israeli colonial project, and their comprehensive impact on the Palestinian geographic, demographic, political, and economic reality. The study relied on a descriptive and historical analysis methodology, reviewing Israeli policies and procedures across different time periods, and analyzing the geographical patterns of settlements, their distribution, and their impact on the Palestinian fabric. The results demonstrate that settlement patterns represent an integral part of a systematic colonial strategy aimed at controlling land and resources and altering the demographic and geographic identity of Palestine. These patterns evolved from small agricultural colonies to large settler cities, accompanied by policies of land confiscation, restrictions on freedom of movement, and home demolitions, leading to the fragmentation and isolation of Palestinian communities. The study confirms that these policies have negatively impacted the political, economic, and social development of Palestinians, and have exacerbated security tensions and escalated violence. The study recommends the formulation of a unified Palestinian national strategy to confront settlements, based on peaceful popular resistance and the activation of international legal mechanisms to hold Israel accountable.

١. المقدمة

تُشكل القضية الفلسطينية إحدى أطول وأعقد الصراعات في التاريخ المعاصر، حيث تتجسد في جوهرها عملية استعمار استيطاني بدأت ملامحها بالتشكل منذ أواخر القرن التاسع عشر وتعاظمت بشكل كبير بعد انتداب بريطانيا على فلسطين عام ١٩١٨. لم يكن الاحتلال مجرد سيطرة عسكرية، بل كان مشروعاً متكاملًا يهدف إلى تغيير الجغرافيا الديموغرافية والسياسية للمنطقة، من خلال إقامة بنى استيطانية تخدم أهدافاً استعمارية بعيدة المدى، مما أثر بشكل عميق على الشعب الفلسطيني وأرضه.

لقد تراكمت الأبحاث والدراسات التي تناولت جوانب متعددة من هذا الصراع، إلا أن التركيز على تحليل الأنماط الجغرافية الاستيطانية الاستعمارية وتطورها عبر فترات زمنية محددة يظل مجالاً حيويًا لفهم الآليات التي اعتمدتها القوى الاستعمارية والحركة الصهيونية لتثبيت وجودها. إن فهم هذه الأنماط لا يقتصر على سرد تاريخي، بل يتعداه إلى تحليل كيفية تأثير هذه البنى الاستيطانية على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني، وكيف شكلت عائقاً رئيسياً أمام تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

تتسم الأنماط الاستيطانية بتنوعها وتغيرها عبر الزمن، فمنذ البدايات الأولى، اتخذ الاستيطان أشكالاً مختلفة، من المستعمرات الزراعية إلى الكيبوتسات وصولاً إلى المدن الاستيطانية الكبرى التي أقيمت في الضفة الغربية وقطاع غزة (قبل الانسحاب الإسرائيلي منها) (القيق، ٢٠١٠). هذه الأنماط لم تكن عشوائية، بل كانت نتيجة لسياسات ممنهجة قصد تغيير الواقع الجغرافي والديموغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما يكفل عدم العودة إلى الواقع السابق، فإذا كان الاستيطان يعتبر العمود الفقري للفكر السياسي الصهيوني في سعيه لتحقيق الحلم بالدولة الكبرى، فإنه أيضاً آلية أساسية للحفاظ على الاستمرار والتوسع والتمدد، في

المنظور الإسرائيلي بعد ظهور "الكيان" (لبيد، ٢٠١٧). كما تهدف إلى السيطرة على الأرض والموارد، وتفتيت النسيج الجغرافي الفلسطيني، وتغيير الطابع العربي للمنطقة، مستفيدة من الدعم الدولي في مراحل معينة وتغافل عنه في مراحل أخرى (عطوان والجبوري، ٢٠٠٩).

إن دراسة تطور هذه الأنماط الجغرافية الاستيطانية الاستعمارية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩١٨ وحتى عام ٢٠٢٠، تكتسب أهمية بالغة، حيث تغطي هذه الفترة مراحل مفصلية في تاريخ الصراع، بدءاً من الانتداب البريطاني مروراً بقيام دولة إسرائيل وحروبها المتتالية، وصولاً إلى اتفاقيات السلام وانتفاضات الشعب الفلسطيني. وبالتالي تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية معمقة لهذه الأنماط، وكيف ساهمت في تشكيل الواقع الجغرافي والسياسي الحالي للأراضي الفلسطينية المحتلة.

٢. مشكلة الدراسة:

على الرغم من العدد الكبير من الدراسات التي تناولت الاحتلال الإسرائيلي والاستيطان في فلسطين، إلا أن هناك حاجة ماسة لدراسة تحليلية معمقة تركز على التطور التاريخي لأنماط الجغرافيا الاستيطانية الاستعمارية في فلسطين وتأثيرها الشامل على الجغرافيا السياسية والديموغرافية للمنطقة خلال الفترة المحددة (١٩١٨-٢٠٢٠). فالمعرفة الحالية غالباً ما تركز على جوانب معينة من الاستيطان دون تقديم إطار تحليلي متكامل يربط بين المراحل التاريخية المختلفة للاحتلال وتشكيل هذه الأنماط، ويفسر كيفية توظيفها كأدوات استعمارية لتغيير هوية الأرض وتفتيت الوجود الفلسطيني.

وبناءً على ذلك، يكمن التساؤل المحوري للدراسة في: كيف تطورت أنماط الجغرافيا الاستيطانية الاستعمارية في فلسطين من عام ١٩١٨ إلى عام

٢٠٢٠، وما هي الآليات التي استخدمها الاحتلال لترسيخ هذه الأنماط وتغيير
الواقع الجغرافي والديموغرافي للمنطقة؟

٣. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تقديم تحليل شامل ومتعمق للتحويلات الجغرافية
الناجمة عن الاستيطان الاستعماري في فلسطين على مدار قرن من الزمان
(١٩١٨-٢٠٢٠)، حيث تسلط الضوء على الأبعاد التاريخية والاجتماعية لظاهرة
الاستيطان الاستعماري في فلسطين، التي لا تزال تؤثر بشكل عميق على الواقع
الفلسطيني. كما أن تركيز هذه الدراسة على التحويلات الجغرافية والديموغرافية
والاجتماعية التي فرضها الاحتلال، مما يساهم في إثراء الأدبيات الأكاديمية حول
الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي من منظور يركز على الجغرافيا الاستيطانية كأداة
للسيطرة والتهجير. كما يمكن أن تقدم هذه الدراسة توصيات مهمة لواضعي
السياسات والمنظمات الحقوقية لفهم أفضل للتحديات التي يواجهها الشعب
الفلسطيني، وتساهم في جهود الدفاع عن حقوقهم.

٤. أهداف الدراسة:

تهدف هذا الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. تتبع التطورات التاريخية للاحتلال البريطاني والإسرائيلي لفلسطين منذ عام
١٩١٨ وحتى عام ٢٠٢٠، وتأثيراتها على التركيبة السكانية والجغرافية
والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني.
٢. تحديد السياسات والإجراءات الإسرائيلية التي أدت إلى تشكيل الجغرافيا
الاستيطانية.
٣. التعرف على التحديات التي يواجهها الفلسطينيون نتيجة للسياسات
الاستيطانية.

٥. منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي لفهم التطورات التاريخية والاجتماعية التي شكلت الأنماط الجغرافية الاستيطانية الاستعمارية في فلسطين. يقوم هذا المنهج بتتبع الأحداث والسياسات والإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال البريطاني والإسرائيلي عبر الزمن، وتحليل تأثيراتها المتراكمة على الأرض والمجتمع الفلسطيني. كما ستوظف الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الأنماط الحالية للاستيطان، وتأثيراتها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية على الواقع الفلسطيني.

وفيما يتعلق بمصادر البيانات والمعلومات، فستعتمد الدراسة على مجموعة متنوعة من المصادر الأولية والثانوية. تشمل المصادر الأولية الوثائق التاريخية والأرشيفية، مثل تقارير اللجان الدولية، وقرارات الأمم المتحدة. أما المصادر الثانوية فتشمل الكتب المتخصصة، والمقالات العلمية المحكمة في الدوريات الأكاديمية، والرسائل الجامعية، والتقارير الصادرة عن المنظمات الحقوقية والإنسانية المحلية والدولية، بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة الاستيطان والاحتلال في فلسطين. سيتم تحليل هذه المصادر بشكل نقدي لضمان الدقة والموضوعية في عرض البيانات واستخلاص النتائج.

٦. الدراسات السابقة:

نظراً لتأثير ظاهرة الاستيطان الاستعماري في فلسطين، على الواقع الفلسطيني وتعقيداتها التاريخية والسياسية والاجتماعية. فقد تناولت العديد من الدراسات جوانب مختلفة من هذه الظاهرة، منها ما ركز على الأبعاد التاريخية لنشأة وتطور الاستيطان، ومنها ما اهتم بتحليل تأثيراته القانونية والسياسية على عملية السلام وحقوق الشعب الفلسطيني، كما تطرقت دراسات أخرى إلى التغيرات الديموغرافية والجغرافية التي أحدثها الاستيطان، وتأثيره على البنية الاجتماعية والاقتصادية

للمجتمعات الفلسطينية. لذلك، نستعرض في الفقرة التالية أبرز هذه الدراسات مرتبة من الأقدم إلى الأحدث، بهدف تحديد الثغرات البحثية التي تسعى هذه الدراسة الحالية إلى سدها، وبلورة إطار نظري يعزز فهمنا لهذه القضية المعقدة.

هدفت دراسة القيق (٢٠١٠) إلى تحليل ومناقشة سياسية الاستيطان الإسرائيلي خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٧ حتى ٢٠٠٦. بالتركيز على الواقع الاستيطاني للمستوطنات والبؤر الاستيطانية في محافظة الخليل، شملت الدراسة أيضاً التعرف على حجم الأراضي، وتأثير تواجد البؤر الاستيطانية في مدينة الخليل على الأنشطة التجارية ومحاولات تهجير سكان البلدة القديمة، وكذلك تضمنت الدراسة آثار الاستيطان على مجمل حياة السكان في محافظة الخليل، سواء كان اقتصادياً أو اجتماعياً، أو تعليمياً، أو سكانياً، أو نفسياً، ومدى تأثير اتفاقية "أوسلو" على سكان محافظة الخليل، وعلى تزايد النشاطات الاستيطانية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التاريخي والمنهج التحليلي. وقد توصلت الدراسة إلى أن تواجد البؤر الاستيطانية في مدينة الخليل قد أثر على مجمل حياة السكان في محافظة الخليل، سواء كان اقتصادياً أو اجتماعياً، أو تعليمياً، أو سكانياً، أو نفسياً، وكذلك على الوضع الديمغرافي في البلدة القديمة، وبناء على النتائج فقد تطرقت الدراسة في توصياتها إلى التأثيرات السلبية لاتفاقية "أوسلو"، اهتمت تلك الاتفاقية في تقسيم المدينة وعزل البلدة القديمة عن باقي أحياء المدينة. مما ساهم في تعزيز تواجد المستوطنين فيها، وإحكام السيطرة الأمنية والعسكرية عليها، وإضفاء الشرعية على الاستيطان، وقد انعكس هذا سلباً على الممارسة اليومية للمواطنين.

ركزت دراسة إبراهيم (٢٠١٠) على تقييم أثر الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية على التنمية السياسية الفلسطينية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستعرضة البيانات والإحصائيات المتعلقة بالاستيطان وتأثيره على

مختلف جوانب الحياة الفلسطينية، ومن ثم تحليل هذه البيانات لربطها بالتنمية السياسية. ركزت الدراسة على الضفة الغربية كمجتمع بحثي. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الاستيطان يشكل عائقاً أساسياً أمام التنمية السياسية الفلسطينية، ويعمل على تقييد وحدة الأراضي الفلسطينية، ويقوض فرص إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة. أوصت الدراسة بضرورة صياغة استراتيجية فلسطينية موحدة لمواجهة الاستيطان، تعتمد على المقاومة الشعبية وتفعيل دور القانون الدولي.

هدف دراسة (2012) Lloyd إلى استكشاف واقع الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين من منظور نظرية "الاستعمار الاستيطاني وحالة الاستثناء"، وذلك لفهم الآليات التي يتم من خلالها إدامة السيطرة الإسرائيلية وتبريرها. تعتمد الدراسة على المنهج النظري التحليلي، حيث تستخدم مفاهيم من نظرية "حالة الاستثناء" لجورجيو أغامبن وتطبيقها على السياق الفلسطيني الإسرائيلي. توصلت الدراسة إلى أن إسرائيل تعمل كقوة استعمارية استيطانية تستخدم "حالة الاستثناء" كأداة قانونية وسياسية لإدامة سيطرتها على الأرض والسكان الفلسطينيين، وتجريدهم من حقوقهم. تشير الدراسة إلى أن هذا الإطار يسمح بفرض قوانين وإجراءات خارجة عن السياق القانوني الطبيعي، مما يسهل عمليات السيطرة والتوسع الاستيطاني.

تناولت دراسة قاسم (٢٠١٢) الصراع الديموغرافي بين الفلسطينيين والإسرائيليين خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٣٠، وهدفت إلى تحليل الأبعاد الديموغرافية لهذا الصراع وتأثيرها على مستقبل القضية الفلسطينية. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الاستشراقي، حيث قامت بتحليل البيانات والإحصائيات الديموغرافية لكلا الجانبين، واستشرف التغيرات المحتملة في التركيبة السكانية وتأثيرها على ميزان القوى. لم تذكر الدراسة مجتمعاً أو عينة

محددة، بل ركزت على البيانات الديموغرافية الكلية. من أهم نتائج الدراسة أن الجانب الديموغرافي يشكل بعداً حيوياً في الصراع، وأن استمرار السياسات الإسرائيلية المتمثلة في الاستيطان وتغيير التركيبة السكانية يهدف إلى ترجيح الكفة الديموغرافية لصالح الإسرائيليين، مما يهدد الوجود الفلسطيني. توصي الدراسة بضرورة تعزيز الصمود الفلسطيني وتعزيز النمو الديموغرافي لديه لمواجهة هذا التحدي.

هدف دراسة (Veracini 2013) إلى إعادة تأطير الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني ضمن منظور دراسات الاستعمار الاستيطاني، وذلك لتقديم فهم مختلف للتحويلات التي طرأت على الصراع بعد عام ١٩٦٧. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المفاهيمي، حيث ناقشت كيفية تطبيق مفاهيم الاستعمار الاستيطاني على الحالة الإسرائيلية- الفلسطينية، وقدمت مقارنة بين المراحل المختلفة للاستعمار. توصلت الدراسة إلى أن الصراع ليس مجرد صراع حدودي أو عرقي، بل هو في جوهره صراع استعماري استيطاني، حيث تسعى إسرائيل إلى إحلال سكانها محل السكان الأصليين. تقترح الدراسة أن هناك مشروعاً استيطانياً صهيونياً واحداً ولكنه أفرز نتيجتين مختلفتين: إحداهما ناجحة إلى حد كبير داخل إسرائيل (الخط الأخضر)، والأخرى غير ناجحة إلى حد كبير في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧، مما يفسر استمرار نموذج التصفية الاستعمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة. توصي الدراسة بضرورة إعادة تقييم النضال الفلسطيني وأهدافه في ضوء هذا الفهم للاستعمار الاستيطاني، وفتح المجال للحديث عن الاستعمار الاستيطاني وكيف يعمل.

سعت دراسة (لبيد، ٢٠١٧) إلى تحليل العلاقة بين مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وتصاعد وتيرة الاستيطان خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠١٦. اتبعت الدراسة المنهج التحليلي النقدي، حيث قامت بتحليل مضامين

اتفاقيات السلام ومسارات المفاوضات، ومقارنتها بالواقع على الأرض من حيث التوسع الاستيطاني. ركزت الدراسة على الفترة الزمنية المحددة، واعتمدت على الوثائق والتقارير السياسية. خلصت الدراسة إلى أن مسار المفاوضات لم ينجح في وقف الاستيطان، بل على العكس، تزامن معه توسع استيطاني كبير، مما يشير إلى استغلال إسرائيل للمفاوضات كغطاء لتعزيز مشروعها الاستيطاني. توصي الدراسة بضرورة إعادة تقييم شامل لمسار المفاوضات واستراتيجية فلسطينية جديدة تركز على مقاومة الاستيطان.

حاولت دراسة يوسف (٢٠٢١)، تحليل الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة من منظور القانون الدولي، مستعرضة مدى توافق الممارسات الاستيطانية مع الاتفاقيات والقوانين الدولية ذات الصلة. تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، حيث تقوم بتحليل النصوص القانونية والموثائق الدولية المتعلقة بالاحتلال والأراضي المحتلة، ومقارنتها بالسياسات الإسرائيلية. توصلت الدراسة إلى أن الاستيطان الإسرائيلي يعتبر غير قانوني بموجب القانون الدولي، ويشكل انتهاكاً صارخاً لاتفاقية جنيف الرابعة، كما أنه يقوض فرص السلام وإقامة الدولة الفلسطينية. توصي الدراسة بضرورة تفعيل دور المؤسسات الدولية للضغط على إسرائيل لوقف الاستيطان وتطبيق القانون الدولي.

تعقيب على الدراسات السابقة:

قدمت الدراسات السابقة الملخصة إسهامات مهمة في فهم جوانب متعددة من الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي في فلسطين، حيث تناولت قضايا قانونية، سياسية، ديموغرافية، وأثر الاستيطان على التنمية والتهجير القسري. فدراسة يوسف (٢٠٢١)، ركزت بشكل أساسي على البعد القانوني، مؤكدة على عدم شرعية الاستيطان والترحيل القسري بموجب القانون الدولي، ومشددة على انتهاكات إسرائيل للاتفاقيات الدولية. في حين أن هذه الدراسة مهمة في توثيق

الجرائم القانونية، إلا أنها لا تتعمق بالضرورة في التحليل الجغرافي لأنماط الاستيطان وتطورها التاريخي. من جانبها، تناولت دراسة إبراهيم (٢٠١٠)، ودراسة قاسم (٢٠١٢) الأبعاد السياسية والديموغرافية للاستيطان. الأولى حللت أثر الاستيطان على التنمية السياسية، بينما ركزت الثانية على التحديات الديموغرافية المستقبلية. هذه الدراسات تسلط الضوء على التأثيرات الشاملة للاستيطان، لكنها قد لا تقدم تفصيلاً كافياً عن الأنماط الجغرافية المحددة للاستيطان وكيف تشكلت عبر الزمن. أما دراسة لبيد (٢٠١٧)، قدمت مقارنة نقدية للعلاقة بين المفاوضات وتصاعد الاستيطان، موضحة كيف استغلت إسرائيل العملية السياسية لتعزيز مشروعها الاستيطاني، وهو ما يُعد إسهاماً مهماً في فهم السياق السياسي. كما قدمت دراسة الحالة لعبد الرحمن القيق (٢٠١٠)، تحليلاً تفصيلياً لمدينة الخليل، مما يوفر فهماً عميقاً لتأثير الاستيطان على المستوى المحلي. أما الدراسات التي تناولت "الاستعمار الاستيطاني" و"حالة الاستثناء" مثل دراسة (Lloyd 2012) ودراسة (Veracini 2013)، فقد قدمت إطاراً نظرياً مفاهيمياً مهماً لفهم طبيعة الصراع في فلسطين كاستعمار استيطاني. هذه الدراسات تمثل تحولاً مهماً في مقارنة الصراع، حيث تتجاوز مجرد وصف الانتهاكات القانونية أو السياسية إلى تحليل الأيديولوجيا والآليات العميقة التي يقوم عليها المشروع الصهيوني.

تتميز الدراسة الراهنة، التي تحمل عنوان "احتلال فلسطين وتشكيل أنماط الجغرافيا الاستيطانية الاستعمارية: دراسة تحليلية للفترة (١٩١٨ - ٢٠٢٠)"، عن الدراسات السابقة بما يلي:

- تناولت بعض الدراسات فترات زمنية محددة (مثل ١٩٦٧-٢٠٠٦ أو ١٩٩١-٢٠١٦)، في حين تقدم هذه الدراسة إطاراً زمنياً أوسع يغطي قرناً كاملاً (١٩١٨-٢٠٢٠)، مما يسمح بتحليل أعمق لتطور الأنماط الاستيطانية عبر مراحل تاريخية مختلفة، بدءاً من الانتداب البريطاني وحتى العقود الأخيرة،

وهو ما يفتقر إليه معظم الأبحاث السابقة التي تركز غالباً على فترة ما بعد ١٩٦٧.

- على الرغم من أن بعض الدراسات السابقة تطرقت لجوانب جغرافية أو تناولت دراسة حالة لمدينة معينة (مثل الخليل)، فإن الدراسة الراهنة تهدف إلى تحليل "أنماط الجغرافيا الاستيطانية الاستعمارية" أي كيفية تشكل هذه الأنماط على المستوى الكلي لفلسطين، وكيف تطورت وتغيرت، وما هي الآليات الجغرافية التي استخدمها الاحتلال لتحقيق أهدافه الاستيطانية.
- تسعى هذه الدراسة إلى دمج الأبعاد القانونية والسياسية والديموغرافية ضمن إطار تحليلي جغرافي، مستفيدة من الإطار النظري للاستعمار الاستيطاني الذي طرحته بعض الدراسات السابقة.

٧. الإطار النظري للدراسة

١.٧ الاحتلال والاستيطان الاستعماري: رؤية نقدية

ناقشت العديد من الأدبيات بشكل موسع لوصف "الاستيطان الإسرائيلي غير المشروع في فلسطين"، حيث اتخذت هذه الفكرة معاني وأهداف ووسائل مختلفة سواءً من طرف العرب والفلسطينيين، أو من طرف الصهاينة. ومن هذا المنطلق، فقد وُصِف الاستعمار باعتباره ظاهرة غالباً ما يتم تمويلها على أنها "مشروع حضاري" وقد فُرض تاريخياً من قبل "الدول الغربية" على دول "العالم الثالث"، ليتم تحقيقه من خلال التبعية الثقافية للسكان الأصليين، والاستغلال الاقتصادي لأراضيهم ومواردهم وخلق مطالبهم السياسية (Anghie, 2002)، ويوصف الاستعمار بأنه "استيطاني" عندما يكون مدفوعاً أيضاً بمنطق القضاء على الطابع الأصلي للأرض المستعمرة (Wolfe, 2006)، ويتجلى هذا في إنشاء وتعزيز المستعمرات، أي مستوطنات الأجانب المزروعة بين السكان

الأصليين بهدف إخضاع السكان الأصليين ونزع ملكيتهم و"تأمين السيطرة الدائمة" على مناطق محددة (Veracini, 2010).

وبعبارة أخرى، فإن الاستعمار الاستيطاني يقوم على النفي المستمر بين المستوطن والمواطن الأصلي، سعياً إلى إزالة الأخير. إنه حركة نحو تفكك وتحلل "الآخر" السلبي. الاستعمار الاستيطاني هو جهد جماعي للاستيلاء على مكان المواطن الأصلي، ليس فقط بالمعنى المادي. إنه يتعلق بحذف "آثار" المواطن الأصلي التي قد تشكل دليلاً على انتمائه التاريخي إلى المكان (Jamal, 2017). وأوضح "Patrick Wolfe" أن مصادرة أراضي السكان الأصليين لغرض توطين سكان مستعمرين يتطلب واحدة من علاقيتين محتملتين بالسكان الأصليين: إما استغلالهم كقوة عمل تابعة، كما حدث في معظم أنحاء أمريكا اللاتينية والجزائر، وجنوب أفريقيا، أو إبادة السريعة إلى حد ما، كما حدث في أستراليا وأمريكا الشمالية ومنطقة البحر الكاريبي، وبالتالي تصبح "الإزالة" التصفية الفورية للسكان الأصليين هي المنطق الجامع للاستعمار الاستيطاني (Wolfe, 2011, p.273).

كما يقدم Veracini مقارنة بين الاستعمار بشكل عام والاستعمار الاستيطاني بشكل خاص، من حيث الأهداف التي تحركهما، إذ يشير إلى أن الاستعمار يُعرّف على أنه هيمنة خارجية تمتاز بميزتين اثنتين: الأولى، عملية الانتقال إلى مكان جديد، والثانية، وجود علاقات غير متساوية من السيطرة والهيمنة في الأماكن الجديدة، وتشكل عمليات السيطرة والهيمنة والهدف الذي يحرك المستعمر بدايات التفريق بين أشكال الاستعمار (Veracini, 2011). أما في السياق الاستعماري الاستيطاني، الذي يتأسس أصلاً على منطق الإحلال والمحو، تصبح "سيطرة الدولة على البيولوجيا" الأداة الأهم في رسم المشهد السكاني المرغوب والمراد. حيث تتم صياغة الخطط "القومية" الكبرى ويتم رصد الميزانيات الطائلة

بغية التقليل من الأجساد التي تحسب على الفئات المعادية وغير المرغوبة، مقابل الاستثمار في الأجساد المرغوبة التي تُحسب على الفئة المرغوبة، ثم العمل على زيادتها إحصائياً (غانم، ٢٠١٢).

وفي الواقع الفلسطيني يؤكد "David Lloyd" بأن إسرائيل انخرطت في كلا الاتجاهين كما حصل في الحالة الاستعمارية في فلسطين عام ١٩٦٧ حيث تحولت من منطق "الإزالة" إلى منطق "الإدارة" واستغلال الأيدي العاملة الفلسطينية المتدنية الأجر، ثم أفسحت المجال للإقصاء المنهجي والتدريجي للعمال والمقيمين الفلسطينيين من مناطق المستوطنات الإسرائيلية واستبدالهم عن طريق استيراد العمالة اليهودية من اليمن وجنوب أفريقيا، ومهاجرين من جنوب وجنوب شرق آسيا محرومين من حقوق المواطنة، لتتحول إلى نموذج السلطة السيادية التي تهدف في نهاية المطاف إلى تطويق وتشريد للسكان الفلسطينيين الأصليين (Lloyd, 2012, p.66).

فيما يذهب "Ilan Papp" أبعد من ذلك في تفسيره لمفهوم "الاحتلال" في اتجاه تبني مفهوم "السجن الكبير" لإدارة المناطق المحتلة في عام ١٩٦٧، من دون أن يعتبر هذا التغير خارجاً عن منطق المحو والتطهير العرقي (Pappe, 2017, p.4). أما "نيف غوردون" فيتقاطع مع كلاً من "وولف و لويد" في تفسيره لمفهوم "الاحتلال" الإسرائيلي من خلال مقارنته بالسياسة الحيوية "البيو سلطة" (Gordon, 2008, p.2)، وهو مصطلح استخدمه "ميشيل فوكو" لوصف تحكم السلطة في الجسد الاجتماعي (السكان)، التي تهدف إلى مراقبة السكان الفلسطينيين ومعيشتهم، لكن حصل تحول بعد انتفاضة عام ٢٠٠٠ بتبني سياسة "الإماتة" Necropolitics وهو مصطلح قدمه لأول مرة Achille Mbembe، وتعريف هذا المصطلح هو ببساطة القدرة على تحديد من يحق له العيش ومن يجب أن يموت، وهو بالتالي مظهر من مظاهر القوة والسيطرة الشديدة على

الحدود الدستورية للسيادة، ووفقاً لهذا المفهوم يصبح العدو هدفاً مطلقاً، ويُسمح للسيادة باستخدام قوتها وممارسة السلطة لقتل هذه المجموعة المستهدفة في محاولة لحماية نفسها، والوسائل التي يتم بها القيام بذلك مبررة في ظل حالة الاستثناء حيث يتم يصبح كل شيء مباح، ويتمتع الحاكم بسلطة مطلقة (Abdulmagied, 2023, p.61).

ومن المهم التأكيد على أن الأهداف الاستعمارية الاستيطانية كانت وراء الأفعال الصهيونية قبل عام ١٩٤٨، وبعد عام ١٩٤٨، وبعد عام ١٩٦٧، وبما أن ظاهرة الاستعمار الاستيطاني تتحدد في الأساس من خلال العمليات التي تحل فيها جماعة خارجية محل جماعة أصلية، فإنه يمكن تصور الاستعمار الاستيطاني باعتباره "دكتاتورية المستوطنين"، وهو شكل من أشكال الحكم الحصري ولكن المؤقت بطبيعته الذي يمارس ضد المتغيرات المحلية والخارجية في انتظار "اختفاء" المجتمع الاستيطاني من خلال تطبيعته. ولكن في حالة الأراضي الفلسطينية المحتلة، لم يحدث ذلك ولا يمكن أن يحدث، ويظل احتلال الأراضي الفلسطينية مُصنَّعاً قوياً لعدم الشرعية، وليس نقيضه (Veracini, 2013).

وفي هذا الإطار، تمثل الأرض الفلسطينية جوهر الصراع ما بين الفلسطينيين أصحاب الحق التاريخي، والإسرائيليين أدعاء هذا الحق، ويكاد يكون هذا الصراع من أكثر الصراعات اختلافاً عن تلك الناتجة عن أي استعمار قديم لأي بلد عبر التاريخ. حيث ألفت بتعقيداتها وتأثيراتها العميقة على الأرض والشعب الفلسطيني (مصالحة، ١٩٩٢)، وأدى إلى تشكيل أنماط جغرافية استعمارية معقدة تتضمن عمليات هدم وتهجير وبناء المستوطنات اليهودية على حساب الأراضي الفلسطينية والمرافق العامة، وحولت سلطات الاحتلال التخطيط الهيكلي للتجمعات

السكانية الفلسطينية إلى إطار لحشر الفلسطينيين في أضيق بقعة جغرافية ممكنة (عبدالله، ٢٠١٥، ص ١١٠).

إلى جانب تشييد الجدار الفاصل وإنشاء الطرق الاستعمارية التي تقسم الأراضي الفلسطينية وتعزيز الانقسام الجغرافي، فالجدار التوسعي يأتي أيضاً كمكمل للنشاطات الاستيطانية الإسرائيلية، التي تُعد بطبيعتها واحدة من حيث استعمار الأرض والاستيلاء عليها وضمها (القدوة، ٢٠٠٣، ص ٤).

لقد تجسدت الجغرافيا الاستيطانية الاستعمارية في فلسطين من خلال توسيع المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية وغزة. هذه المستوطنات لا تقتصر فقط على بناء وحدات سكنية جديدة، بل تشمل أيضاً إنشاء بنية تحتية متكاملة مثل الطرق والجسور والأنفاق التي تهدف إلى تعزيز الروابط بين المستوطنات وتقليل الاتصال بالمجتمعات الفلسطينية المجاورة، ونتيجة لذلك يتأثر الواقع الفلسطيني باستمرار ويحمل معه مستجدات ومتغيرات طرأت على جغرافيا المكان وغيّرت من واقع الأمكنة وهويتها (Jabarine, 2012).

فاستخدام القوة العسكرية والسياسية لفرض الحقائق على الأرض يعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية. يتمثل ذلك في وجود نقاط التفتيش والحواجز العسكرية التي تعيق حركة الفلسطينيين، مما يخلق عزلاً اقتصادياً واجتماعياً (Reynolds, 2017).

إن تعميق نظام الفصل العنصري هو نتيجة لعمليات تاريخية مكانية وسياسية وقانونية غالباً ما يتم ذكرها في الخطاب اليهودي باعتبارها جزءاً من النظام الإسرائيلي. وتشمل هذه العمليات تهجير معظم الفلسطينيين خلال حرب عام ١٩٤٨؛ والتوسع المستمر والمطرّد للاستيطان اليهودي منذ عام ١٩٤٨ على الأراضي الفلسطينية بشكل أساسي، وإنكار حق العودة للاجئين الفلسطينيين،

والامتصاص التدريجي للأراضي الفلسطينية المستعمرة (المحتلة) لتشكيل نظام واحد (Lustick, 2020;)

على الرغم من التعريفات القانونية المتنوعة والترتيبات السياسية التي تنطبق على مناطق مختلفة داخل الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل - بشكل مباشر أو غير مباشر. خلال هذه العملية، اختفى الخط الأخضر تقريباً بالنسبة لليهود الذين يتحركون بحرية في معظم أنحاء المنطقة، لكنه "أصبح أكثر صرامة" بالنسبة للفلسطينيين الذين وُضعوا تحت مراقبة متزايدة، مع تقييد حركتهم وحقوقهم بشدة (Tawil-Souri, 2016; Erakat and Reynolds, 2022).

وفي ظل استمرار هذه السياسات يعاني الفلسطينيون من الفصل الاقتصادي والاجتماعي، والتهميش في أسواق العمل، والاستبعاد من الحماية القانونية، والإغلاق في وجه أراضي الأجداد، والحرمان من الحق في التعليم والرعاية الصحية. إن مجموعة هائلة من الأدلة على هذه وغيرها من مواقع الفصل العنصري في فلسطين تدعم وصف الفصل العنصري الذي تقدمه مجموعة متزايدة من الأصوات، من منظمات حقوق الإنسان إلى العلماء والصحفيين وحتى (بعض) السياسيين البارزين (Heller, 2023).

٢.٧ التطورات التاريخية للاحتلال البريطاني والإسرائيلي لفلسطين وتأثيراتها

مرت القضية الفلسطينية بمجموعة من المراحل التي ساهمت في تغير التركيبة السكانية والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني.

١.٢.٧ مرحلة الانتداب البريطاني لفلسطين الفترة ما بين (١٩١٨ -

١٩٤٨):

إن منشأ القضية الفلسطينية كقضية دولية بدأت في الأحداث التي وقعت في الفترة القريبة من نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث أدت هذه الأحداث إلى قرار عصبة الأمم بتعيين بريطانيا كدولة منتدبة لإدارة فلسطين وفقاً لنظام الانتداب

الذي اعتمدته العصبة. وكان الهدف الأساسي من الانتداب أن يكون مرحلة انتقالية حتى تحصل فلسطين على استقلال كامل كدولة مستقلة، وتم الاعتراف بشكل مؤقت خلال عهد العصبة، ولكن التطور التاريخي لهذا النظام لم يؤدي في الواقع إلى ظهور فلسطين كدولة مستقلة (الأمم المتحدة، ١٩٩٠).

ونتيجة لذلك، تُعتبر فترة الانتداب البريطاني على فلسطين (١٩٢٠-١٩٤٨) من أبرز الفترات في تشكيل الأنماط الجغرافية للاستيطان الاستعماري، والتي أثرت بشكل كبير على الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي المستمر حتى اليوم.

وبحسب الفاهوم (٢٠١٢) تعتبر الحكومة البريطانية أول من وضع فكرة إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وهي التي أصدرت تصريح بلفور سنة ١٩١٧ وحولته من تصريح نظري إلى واقع ميداني، بعد أن نجحت في فرض انتدابها على فلسطين وأصبحت السيد المطلق، وصاحب القول الفصل في كل ما يتعلق بالبلاد. ثم تحولت إلى حاضنة أمينة للحركة الصهيونية وبرنامجها في الوطن القومي اليهودي على التراب الفلسطيني.

تمثلت السياسة البريطانية خلال هذه الفترة في تسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وأدت هذه السياسات إلى تغييرات جوهرية في التركيبة السكانية والجغرافية لأرض فلسطين. تم تأسيس مستوطنات يهودية جديدة بتخطيط مدروس لاستيعاب المهاجرين اليهود، مما أدى إلى تحويل الأراضي الزراعية الفلسطينية الخصبة لأغراض الاستيطان. في المقابل، عانى السكان الفلسطينيون المحليون من التهجير وفقدان الأراضي، حيث تم تثبيت القوانين التي تمنع الفلسطينيين من استعادة أراضيهم المصادرة (الرشيدات، ١٩٩١).

وخلال هذه الفترة أيضاً زادت وتيرة عنف المتطرفين اليهود، وعمل الجيش البريطاني في مواجهة الاحتجاجات والمقاومة التي كانت تنشب من قبل الفلسطينيين بالقتل والتفكيك والسجن مما أدى إلى انخفاض عدد السكان الأصليين

إذ قُتل خلال تلك الفترة حوالي ١٠% من الذكور العرب البالغين أو جُرحوا أو سجنوا أو تم نفيهم، بينما تدفقت موجات ضخمة من الهجرة اليهودية نتيجة للاضطهاد النازي في ألمانيا مما رفع عدد السكان اليهود في فلسطين من ١٨% من عدد السكان الكلي سنة ١٩٣٢ إلى أكثر من ٣١% سنة ١٩٣٩. قدّم ذلك الكتلة السكانية الحرجة والقوة العسكرية التي استخدمت لتنفيذ التطهير العرقي الذي تعرّض له الفلسطينيون سنة ١٩٤٨ حين تم طرد أكثر من نصف السكان العرب من البلاد آنذاك، أولاً على يد العصابات الصهيونية، ثم بقوة الجيش الإسرائيلي الذي أكمل انتصار الصهيونية العسكري والسياسي (الخالدي، ٢٠٢١).

كما لعبت تحركات المستوطنين اليهودية وبمساعدة الجيش البريطاني دوراً في تشكيل أنماط جغرافية جديدة أضفت طابعاً استيطانياً مختلطاً على الخريطة الجغرافية لفلسطين. أثرت هذه الأنماط في تعزيز الهوية اليهودية للمناطق المستوطن عليها، بينما تم تهميش الأراضي الفلسطينية وتقييد تطورها الحضري (Dajani, 2005).

لقد عكست كل هذه التحولات التي شهدتها التجمعات الفلسطينية في المدن والأرياف خلال النصف الأول من القرن العشرين حقيقة أن فلسطين لم تكن يوماً أرضاً بلا سكان ولم تكن أرضاً يسكنها البدو الرحل والمنتقلون بل كانت بلداً ينبض بالحياة بكل تناقضاتها وليس كما هي الادعاءات والأكاذيب بأن أرض فلسطين هي أرض بلا شعب لشعب بلا أرض (مالكي ولدادوة، ٢٠١٨).

ولهذا فإن الحركة الصهيونية بدأت تحت سلطات الانتداب البريطاني، وسعت إلى بناء شبكة مستعمرات قروية ومدنيه منفصلة عن القرى والمدن الفلسطينية الأصلية. هذه الشبكة أسست لبداية تقسيم فلسطين جيو سياسياً، مما أدى إلى إقامة دولة إسرائيل على ٧٧% من مساحة فلسطين عام ١٩٤٨. حيث ساهمت عدة عوامل في تحقيق ذلك، مثل وجود قوانين تسهل الاستيلاء على الأراضي

وبناء المستوطنات، والاستيلاء على المواقع الاستراتيجية، وفرض قوانين وهيكلية مؤسسات تخطيطية غير ملائمة للمجتمع الفلسطيني (خمايسي، ٢٠٠٩).

٢.٢.٧ مرحلة ما بعد الانتداب البريطاني وإنشاء إسرائيل الفترة (١٩٤٨ -

١٩٦٧)

بعد عدة سنوات من المناورات والخداع، استسلمت بريطانيا للضغوط الداخلية والخارجية وطلبت من الأمم المتحدة التدخل في فلسطين في أبريل ١٩٤٧، مشيرة إلى عدم قدرتها على مواصلة الانتداب بسبب تفاقم الوضع والصراعات بين اليهود والعرب (الرشيدات، ١٩٩١؛ السلطان، ١٩٨٨).

بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في العام ١٩٤٨، بدأت مرحلة جديدة من تاريخ المنطقة، تمثلت في قرار التقسيم عام ١٩٤٧، وإنشاء الكيان الإسرائيلي عام ١٩٤٨، وكذلك الحروب التي قامت بين الدول العربية وإسرائيل، حيث بادرت الحركة الصهيونية مع اطراد انسحاب القوات البريطانية إلى العمل على فرض سيطرتها على إقليم الدولة اليهودية الناشئة، أثر هذا التحول الجذري في الخريطة السياسية والجغرافية لفلسطين ومثلت نقطة انطلاق لعقود من النزاع والتوتر الذي ألقى بظلاله على الشرق الأوسط ككل (الأمم المتحدة، ١٩٩٠).

في هذه المرحلة، بدأت تظهر أنماط جديدة من الجغرافيا الاستيطانية الاستعمارية، حيث سعت الحركة الصهيونية إلى تحقيق مشروعها بإقامة دولة يهودية في فلسطين. ترافق ذلك مع توسع في النشاطات الاستيطانية اليهودية، بعد أن كان التملك اليهودي للأراضي الفلسطينية لم يتجاوز ٧.٥% قبل قرار التقسيم (حجازي، ٢٠١٥، ص ٢٢٨).

وبعد قرار التقسيم تم اقتطاع ما يقرب من ٥٥% من الأرض الفلسطينية ومنحها لليهود أي ما يعادل أحد عشر ضعفاً من مساحة أملاك اليهود من الأراضي خلال مرحلة الانتداب، بأغلبية سكانية يهودية بلغت حوالي ٥٢% من

تعداد السكان في منتصف ١٩٤٨، بينما تبلغ مساحة الدولة الفلسطينية المقترحة حوالي ١١.٥ مليون دونماً، أي ما بنسبة ٤٣.٨% من مساحة فلسطين، وتشتمل على ٥٧٤ قرية رئيسية، ٥٣ قرى ثانوية، و ٣ أخرى. كما شملت على ١٠ مستوطنات يهودية (أبو ستة، ٢٠١١، ص ٦-٧).

شهدت تلك الفترة تقسيم فلسطين إلى ثلاثة مناطق سياسية إدارية (ما يعرف بإسرائيل، الضفة الغربية، وقطاع غزة) حيث خضعت هذه المناطق تحت إدارات سياسية مختلفة بما فيها قانون التنظيم والبناء وان المناطق التي أقيمت عليها دولة إسرائيل تشكل ٧٠% من مساحة فلسطين الانتدابية وتدار بواسطة حكومة جديدة ذات سيادة لإصدار القوانين وإعداد الخطط وإدارة تميميتها حسب حاجتها، في حين خضعت الضفة الغربية بتلك الفترة إلى سيادة الأردن والتي أصدرت من عام ١٩٦٦ قانون تنظيم الأبنية، فيما خضعت منطقة قطاع غزة للإدارة المصرية والتي أقيمت على قانون تنظيم المدن لعام ١٩٣٦ ساري المفعول مع بعد التعديلات الجزئية (عبد الحميد، ٢٠٠٩، ص ٤).

ومن هنا نستنتج أنه خلال الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٦٧، ترك الوضع الاجتماعي في فلسطين آثاراً عميقة ومتنوعة، فبعد حدوث النكبة عام ١٩٤٨ وتأسيس دولة إسرائيل، شهد الشعب الفلسطيني حالة من الفوضى والتشرد، وقد كان أثر التهجير على الهوية والمجتمع الفلسطيني عميقاً، حيث أدى إلى فقدان الأراضي والممتلكات وفرض قيود أمنية على الحرية الشخصية والتنقل مما أثر على حياتهم اليومية وصولاً إلى المدارس والمستشفيات، وفي هذه الفترة، أيضاً، شهد الوضع الاقتصادي ضعفاً حاداً، حيث تضررت الزراعة والمجتمع الريفي بشكل كبير، مما أدى إلى اعتماد الكثير من الفلسطينيين على العمل في الأعمال اليدوية والتجارة الصغيرة. علاوة على ذلك، تعرض الفلسطينيون في هذه الفترة

لتحديات اجتماعية وسياسية أخرى، بما في ذلك انفصال الضفة الغربية عن غزة والتسلط الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المتبقية.

٣.٢.٧ مرحلة احتلال الضفة وقطاع غزة (حرب حزيران من عام ١٩٦٧)

تعد مرحلة احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧، المعروفة أيضاً باسم حرب حزيران، من المراحل المفصلية في تاريخ فلسطين الحديث، وأدت إلى تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة على المجتمع الفلسطيني. حيث تم خلال هذه المرحلة احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة، وأجزاء من بلدان عربية أخرى هي الجولان من سوريا وسيناء من مصر، وذلك بعد الصراع العسكري الذي وقع بين إسرائيل والدول العربية المحيطة. وبالتالي تُعد مرحلة احتلال الضفة وقطاع غزة أهم مرحلة في تكوين الواقع الفلسطيني الحالي والمعضلات والتحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني.

يشير بركات (١٩٨٨) إلى أنه فور انتهاء الحرب أعلنت إسرائيل تمسكها بالمناطق المحتلة ورغبتها في بناء المستوطنات في هذه المناطق، وذلك في محاولة لرسم حدود جديدة للكيان الإسرائيلي من خلال فرض الأمر الواقع والتوسع على حساب الأمة العربية، وبدأت إسرائيل بوضع تخطيط شامل للسيطرة على هذه المناطق واستيطانها من خلال إحداث تغييرات ديمغرافية وسياسية وأمنية على هذه المنطقة، لتساعد في تحقيق الحلم الصهيوني القديم في بناء دولة يهودية كبرى قادرة على فرض سيطرتها على المنطقة.

لقد أصبحت حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ التي بدأت مرحلة جديدة في المنطقة مع احتلال إسرائيل لفلسطين وأراضي عربية أخرى، معلماً مهماً في تاريخ الشرق الأوسط. وعلى الرغم من إعادة بعض هذه الأراضي من خلال محادثات ثنائية، إلا أن الأراضي الرئيسية للشعب الفلسطيني ظلت تحت الاحتلال، وخضعت لأنشطة الاستيطان اليهودية (Yüksek, 2010).

من ناحية أخرى تميزت هذه المرحلة بالارتباط الوثيق بين التطهير العرقي والاستعمار الاستيطاني الذي يبنى في أساسه على فكرة الاستيلاء على الأراضي من خلال طرد السكان الأصليين والعمل على توطين الجماعات الأثنية الأخرى في المكان (غوردون ورام، ٢٠١٣، ص ٧٤).

ونتيجة لعدد من الأحداث والتحويلات فقد دفعت السياسات الاستعمارية على أرض الواقع باتجاه تشكل مناطق هي بمثابة معازل يُحشر فيها الفلسطينيون عبر منظومات السيطرة الإسرائيلية المختلفة، كما أن الظروف القانونية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها الإنسان الفلسطيني تدفعه إلى الانتقال إليها سواء مما أدى إلى تشكل حيز مكاني جغرافي متداخل غير مفهوم مثل منطقة كفر عقب وسميراميس، والذي يُعد أحد نتائج السياسات الإسرائيلية في تشكل هذا الحيز الاجتماعي (نابلسي، ٢٠١٨).

وبناء على ما سبق يمكن القول إن التأثيرات التي خلفتها الأحداث خلال تلك الفترة على المجتمع الفلسطيني كبيرة وعميقة، فقد أدت إلى نزوح كبير للفلسطينيين وتشتهم في الدول المجاورة. كما تركت هذه الحرب آثاراً سلبية على الواقع الاجتماعي الفلسطيني، حيث تعرضت الأسر الفلسطينية للفقر والتشرد وانعدام الأمن والاستقرار. فضلاً عن تعطل الحياة اليومية للفلسطينيين، مع تدمير البنى التحتية والمنشآت الاجتماعية والصحية والتعليمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٤.٢.٧ مرحلة اتفاقية أوسلو من عام ١٩٩٣

بدأت مرحلة جديدة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مع توقيع اتفاقية أوسلو في عام ١٩٩٣. ورغم الآمال الكبيرة والمتفائلة التي رافقت هذه الاتفاقية في البداية، إلا أن العقود التي تلتها كشفت عن تحديات كبيرة لا سيما في ضوء مواصلة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد وُضعت اتفاقية أوسلو، التي تم توقيعها بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، كخارطة طريق لسلام دائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين. تمحور الهدف من الاتفاقية حول إقامة حكم ذاتي فلسطيني في بعض المناطق الفلسطينية، كنقطة انطلاق نحو حل شامل للصراع. ومع ذلك، لم تؤد الاتفاقية إلى تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة المنشودة (Rhodes, 2020).

فمنذ توقيع أوسلو وحتى اليوم، شهدت الأراضي الفلسطينية وخاصة الضفة الغربية توسعاً استيطانياً كبيراً. هذا التوسع يُعتبر أحد أبرز العوائق أمام تحقيق السلام وقيام دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً (Office of the European Union Representative, 2024). كما أن عمليات الاستيطان تتسم بتشكيل أنماط جغرافية استعمارية، تهدف إلى إحكام السيطرة الإسرائيلية على المزيد من الأراضي الفلسطينية وتقويض أي أمل لتأسيس دولة فلسطينية مستقلة (Yüksek, 2010).

علاوة على ذلك، تقوم الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بدعم وتحفز النشاطات الاستيطانية، متذرعة بأسباب أمنية وتاريخية، مما زاد من تعقيد الوضع وجعل من اتفاقية أوسلو وكأنها وعود غير محققة. وفي الوقت الذي يستمر فيه النشاط الاستيطاني، تتعرض القرى والبلدات الفلسطينية للمصادرة والهدم والتوسع الاستيطاني، مما يفاقم معاناة السكان الفلسطينيين.

تجدر الإشارة إلى أنه، بعد اتفاقية أوسلو الشهيرة، تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات ذات صلة مباشرة باتفاقية أوسلو، بما في ذلك التوقيع على ما يعرف ببروتوكول باريس الاقتصادي سنة ١٩٩٤ كاتفاق تعاقدي ينظم العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل ويعتبر جزءاً من اتفاقية إعلان المبادئ، وفيما يتعلق بهذا البروتوكول أوضح كلاً من أسعد وفخر الدين (٢٠٢١)

أن إسرائيل استغلت بروتوكول باريس لتعميق التبعية الفلسطينية لها ولمؤسساتها، اقتصادياً ومالياً ومن أجل شرعنة الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية.

كما تم التوقيع على اتفاقية أوسلو ٢ بالقاهرة عام ١٩٩٤ لترتيب انسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة وأريحا وتسليم الشرطة الفلسطينية مسؤولية الأمن فيهما ثم تلاها مجموعة من الاتفاقيات لترتيب انسحاب الجيش الإسرائيلي من باقي مدن الضفة الغربية منها اتفاقية طابا من عام ١٩٩٥ لترتيب الانتخابات والعلاقات الفلسطينية- الإسرائيلية أمنياً ومديناً. ومن السمات الهامة لاتفاق أوسلو ٢ إعادة الانتشار المرحلية للقوات العسكرية الإسرائيلية من المناطق المأهولة بالسكان في الضفة الغربية- المدن والبلدات والقرى الفلسطينية، ومخيمات اللاجئين والقرى الصغيرة- استناداً إلى تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق (أ، ب، ج) بدرجات متفاوتة من المسؤولية الإسرائيلية والفلسطينية.

وتشمل المنطقة (أ) سبع مدن فلسطينية رئيسية، تتولى فيها السلطة الفلسطينية، بموجب الاتفاق المعروف باسم "سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية المؤقتة" صلاحيات ومسؤوليات الأمن الداخلي والنظام العام. وتشمل المنطقة (ب) معظم ما تبقى من المراكز السكانية الفلسطينية، بما في ذلك المناطق الآهلة لبعض القرى الصغيرة، التي تتولى فيها السلطة الفلسطينية المسؤولية عن النظام العام للفلسطينيين، وتتولى إسرائيل المسؤولية الرئيسية عن الأمن بغرض حماية الإسرائيليين والتصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب، وتحفظ إسرائيل بسلطة الأمن الوحيدة في المنطقة (ج)، التي تشمل جميع المستوطنات وشبكات الطرق الخاصة بها والقواعد العسكرية والمناطق ذات الصلة وأراضي الدولة (الأمم المتحدة، ٢٠١٤، ص ١٠٨).

أدت هذه التقسيمات المؤقتة إلى تقسيم الأرض الفلسطينية المحتلة وتحويلها إلى "كانتونات" معزولة ومفصولة جغرافياً عن بعضها البعض. واندرج هذا التقسيم

أيضاً على التوزيع والتركيب السكانية التي أخذت منحى موازي للوضع الجغرافي، مما أدى إلى بروز ظاهرة "المستودعات البشرية" كنتيجة مباشرة للسيطرة الإسرائيلية المباشرة على المنطقة "ج"، والتي يُمنع فيها الفلسطينيون من حقهم في البناء والتوسع على أراضيهم التي تقع تحت سيطرة وسلطة الاحتلال الإسرائيلي (منظمة ماء وأرض، ٢٠٢٢، ص ٢٤).

وفي عام ١٩٩٧ تم توقيع اتفاقية الخليل أو ما يعرف ببروتوكول الخليل لإعادة الانتشار الإسرائيلي خارج مدينة الخليل وتولي السلطة الفلسطينية صلاحيات محدودة للحكم فيها، ثم تم التوقيع على اتفاقية (واي ريفر ١) سنة ١٩٩٨ لترتيب العلاقات الأمنية والقانونية والاقتصادية بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، كما وقعت اتفاقية شرم الشيخ أو ما يعرف (بواي ريفر ٢) سنة ١٩٩٩ لتفسير القضايا الخلافية، تليها العديد من الاتفاقيات واللقاءات الثنائية بين الطرفين لاستكمال تسليم السلطة المناطق المنتق عليها.

وخلال تلك المفاوضات والاتفاقيات كانت الأنماط الاستيطانية الاستعمارية في فلسطين تتزايد بشكل ملحوظ، حيث بدأت إسرائيل بتوسيع مستوطناتها في الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلتين، مما أدى إلى تغيير جذري في الجغرافيا الفلسطينية، كما تم تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى أجزاء متفرقة بفعل الجدار الفاصل والحواجز والطرق السريعة المخصصة للمستوطنين، هذه السياسات الاستيطانية هدفت إلى زعزعة استقرار الفلسطينيين وتقييد حريتهم في التحرك والوصول إلى الموارد الحيوية (يوسف، ٢٠٢١).

وتوصلت دراسة أخرى (إبراهيم، ٢٠١٠) إلى أنه بعد توقيع اتفاقيات أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين عام (١٩٩٣)، استغلت "إسرائيل" تأجيل البحث في قضية الاستيطان للمرحلة النهائية، ولجأت إلى توسيع رقعة الاستيطان بشكله العمودي، وزادت من أعداد المستوطنين، وأطلقت العنان أمام المستوطنين

للاستيلاء على البيوت الفلسطينية سواءً في القدس أو الخليل، وإقامة بؤر استيطانية في كثير من المناطق الفلسطينية.

ووفقاً لقاعدة بيانات الاستعمار ومصادرة الأراضي في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام (٢٠٢١) فإن نسبة عدد المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية قد بلغ (١٥١) مستعمرة، منها ٢٦ مستعمرة في محافظة القدس تتوزع بواقع ١٦ مستعمرة في القدس (J1)؛ و ١٠ مستعمرات في القدس (J2)؛ كما بلغ عدد المستعمرات في محافظة رام الله والبيرة ٢٦ مستعمرة، وكان أقل عدد من المستعمرات في محافظة طولكرم بواقع ثلاث مستعمرات، ويوضح الشكل رقم (٣-١) توزيع المستعمرات على مستوى كل محافظة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٩).

فعلى الرغم من أن اتفاقية أوسلو وعدت بإطلاق عملية سلام تدريجية وبناء الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إلا أن الاستمرار في بناء المستوطنات أثار الشكوك حول نية إسرائيل في تحقيق تسوية سلمية تركز على حل الدولتين. وهذا الوضع عزز من مشاعر الإحباط واليأس بين الفلسطينيين، الذين رأوا في الاستيطان تهديداً حقيقياً لطموحاتهم الوطنية.

٣.٧ السياسات الحيوية وواقع الحياة بالمجتمع الفلسطيني.

انتهجت الحكومات الإسرائيلية العديد من السياسات والممارسات تجاه الشعب الفلسطيني منذ إنشائها، وكان لهذه الممارسات أثر كبير على واقع ومستقبل الفلسطينيين، وتتنوع هذه الممارسات مع اندلاع انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠. وفي هذا السياق، تشير الأدبيات إلى أن السياسات والممارسات الحيوية الإسرائيلية ذات التأثير العميق على واقع ومستقبل المجتمع الفلسطيني، تبرز في أكثر من اتجاه لا سيما في سياسات الإغلاق والتأريض، والتحكم في الأراضي الفلسطينية. حيث بدأت هذه الممارسات منذ اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩، حيث

واجه الفلسطينيون قيوداً صارمة على حركتهم حتى عام ١٩٦٦. ثم، بعد حرب الأيام الستة في ١٩٦٧، فُرض الإغلاق على الأراضي المحتلة حديثاً، مما زاد من تقييد حرية الحركة. في عام ١٩٧٢، صدرت أوامر بالخروج العام منحت بعض الحرية المؤقتة، لكنها لم تدم طويلاً حتى ألغيت في عام ١٩٩١، حيث استبدلت بأوراق خروج فردية (بارسونز وسالتر، ٢٠١٤).

ومع مرور الوقت، تعمق التعقيد البيروقراطي والسيطرة الإسرائيلية، خاصة بعد اتفاقية أوسلو في ١٩٩٣ التي لم تسهم في تخفيف القيود، بل زادت من ترسيخ السياسات الأمنية، من خلال بناء شبكة واسعة من الطرق الالتفافية، وفُرضت حواجز عسكرية، ونظام تصاريح يسيطر عليه الجيش الإسرائيلي، مما زاد من صعوبة التنقل، وقلل من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين، وأمتد تأثيره على كافة مناحي الحياة الفلسطينية (Zureik & Salter, 2005).

بالإضافة إلى ذلك، تُعد إدارة السكان واحدة من العناصر الأساسية التي تميز السياسة الحيوية التي تمارسها إسرائيل، وقد أشار "فوكو" إلى إدارة السكان بأنها تتمثل في عملية السيطرة على السكان ككل، بدلاً من التركيز فقط على الأفعال الفردية، وتهدف إلى تنظيم حجم السكان وتكوينهم وتحديد خصائصهم لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية محددة (Von & Willaert, 2012).

وفي الواقع الفلسطيني استخدم الاحتلال الإسرائيلي مجموعة من استراتيجيات إدارة السكان بهدف السيطرة على حجم وتركيبه وحركة السكان الفلسطينيين، ويعتبر بناء الجدار العازل ونقاط التفتيش وتقييد الوصول إلى مناطق معينة هي مظاهر مادية للسيطرة على السكان، إن هذه التدابير تقيّد حرية الحركة، وتحد من الوصول إلى الموارد، وتشكل الديناميكيات المكانية للحياة الفلسطينية. علاوة على ذلك، وظف الاحتلال الهندسة الديموغرافية، والتلاعب بالتركيبة السكانية من خلال سياسات مثل هدم المنازل، ومصادرة الأراضي، وإلغاء حقوق الإقامة.

وتهدف هذه الممارسات إلى تغيير التوازن الديموغرافي لصالح المصالح الإسرائيلية، وفي كثير من الأحيان على حساب حياة الفلسطينيين وسبل عيشهم (ESCWA, 2021).

فالممارسات الاستعمارية الإسرائيلية أثرت بشكل كبير على واقع الحياة الفلسطينية من الناحية السياسية والأمنية، وعلى الاقتصاد الفلسطيني في مجالات الزراعة والصناعة والعمالة الفلسطينية، وظهر تأثيرها أيضاً على البيئة، كما كانت التأثيرات الاجتماعية للممارسات الاستعمارية الإسرائيلية واضحة على حياة الفلسطينيين، وفرضت واقعاً جديداً في الضفة والقطاع معوقاً لبناء الدولة الفلسطينية (بوذية، ٢٠١٤، ص ٦٤).

وتشير الدراسات إلى أن الممارسات الإسرائيلية على الجوانب الاقتصادية أدت إلى خلق بنية اقتصادية مشوهة من خلال السياسات والأوامر العسكرية، قامت إسرائيل بفرض حصار شامل على المناطق الفلسطينية كعقاب جماعي وعزلت المدن الفلسطينية عن بعضها واستخدمت القوة المفرطة ضد الشعب الفلسطيني من هدم البيوت واقتلاع الأشجار المثمرة وتدمير الممتلكات الخاصة والمباني الحكومية، مما ترتب عليها انعكاسات خطيرة تركت أثراً تدميرية على مختلف مرافق الحياة والقطاعات الاقتصادية (أبو غالي، ٢٠١٧).

وأظهرت دراسة العلمي (٢٠١٥) أن الممارسات الإسرائيلية قد نتج عنها مصادرة حوالي ٤٠% من مساحة الضفة الغربية لصالح المستوطنات، وإعلان ١٣% من أرض الضفة الغربية محميات طبيعية، وعزل حوالي ٤.٩% من أراضي الضفة بفعل جدار الفصل العنصري. كما تتحكم السلطات الإسرائيلية بشكل كامل بالموارد المائية في الضفة الغربية، حيث تصل حصة الفرد الإسرائيلي اليومية إلى سبع مرات أكثر من حصة الفرد الفلسطيني، وهناك ٧٠ مجموعة

سكنية فلسطينية في المنطقة "ج" ليست متصلة بشبكة المياه، ولذلك يضطر الفلسطينيون لشراء المياه من شركات إسرائيلية بأسعار باهظة، وهذا بدوره أدى إلى انخفاض نسبة استهلاك المياه في بعض مناطق الضفة الغربية إلى خمس الكمية التي حدّتها منظمة الصحة العالمية.

كما أسهمت الممارسات الحيوية الإسرائيلية في تمزيق التواصل الاجتماعي للفلسطينيين، فالحواجز العسكرية المنتشرة في الضفة والتصاريع اللازمة لاجتيازها، حولت الأراضي الفلسطينية إلى مناطق معزولة عن بعضها البعض، نتج عن ذلك غياب بعض الأفراد عن منازلهم ومنعهم من الاجتماع مع أسرهم، مما أسفر على تقطيع أواصل بعض الأسر، كما دفع بعضها إلى تغيير مناطق سكنهم، الأمر الذي أدى إلى انقطاع هذه الأسر عن محيطها الاجتماعي، ودفعها إلى الاندماج في محيط قد يكون غريب عليها في العادات والتقاليد والطقوس (النقيب وعطياني، ٢٠٠٣، ص ٥).

هذا بالإضافة إلى الطرق الالتفافية التي فصلت التجمعات السكنية الفلسطينية عن بعضها البعض، والتي أنشأتها سلطات الاحتلال لخدمة مستعمراتها في الضفة وتسهيل التواصل بينها، فبحسب ما أورده مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للإمام المتحدة، بتغلغل شطر كبير من الجدار الإسرائيلي البالغ طوله ٧١٢ كيلومتراً (الذي بُني ٦٥%) داخل أراضي الضفة الغربية. ويستطيع معظم المزارعين الفلسطينيين الذي يملكون أراضٍ معزولة خلف الجدار الوصول إلى أراضيهم عبر ٦٩ بوابة تخصصها السلطات الإسرائيلية لهم. وهذه البوابات مغلقة في معظم الأوقات. يُشترط على الفلسطينيين من حملة هوية الضفة الغربية الحصول على تصاريح من السلطات الإسرائيلية لدخول القدس الشرقية عبر ثلاث حواجز مخصصة لهم، باستثناء الرجال الذي تزيد أعمارهم عن ٥٥ عاماً والنساء اللواتي تجاوزن الخمسين من أعمارهن (OCHA, 2023).

الظاهرة التعليمية للشعب الفلسطيني لا تنفصل عن الأوضاع العامة التي عاشها منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، ذلك العام الذي جاء بنتائج الصادمة والمؤثرة على ما سيمى لاحقاً بنظام التعليم في ظل الاحتلال الإسرائيلي، حاملاً الكثير من القرارات العسكرية التي ساهمت في تدمير ما تم إنشائه حتى ذلك الحين من استقرار جزئي لأنظمة التعليم، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تم اتخاذ قرارات عسكرية رامية إلى استهداف تعليم الفلسطينيين والحد منه، فالقرار العسكري (٣٧٨ للعام ١٩٧٠) بعد الحرب مباشرة أجاز إغلاق المدارس لعدة أشهر (نشوان، ١٩٩٧). فانتهك وبصورة صارخة الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني فارضاً كامل السيطرة على النظام التعليمي في الضفة الغربية وقطاع غزة والتحكم بالمضامين التربوية والكتب المدرسية وبتعيينات المدرسين، وقبول الطلبة وكذلك البنى التحتية (قطامش وآخرون، ٢٠٠٤)، وفي أحيان أخرى فرض الإقامة الجبرية على المعلمين، ونقلهم من مدارسهم بشكل تعسفي وابعدهم ومنعهم من السفر (Alzaroo & Hunt, 2003).

كما استمرت الانتهاكات فيما بعد وخلال سنوات السيطرة الإسرائيلية على النظام التعليمي باقتحام للمدارس وتدميرها وتحويل بعضها إلى ثكنات عسكرية ومراكز اعتقال وترهيب الطلاب والكوادر التعليمية وخصوصاً بعد الانتفاضة الأولى والثانية (عفونة، ٢٠١٤). هذا بالإضافة إلى أنه في تلك الحقبة من الزمن لم تقم إسرائيل كدولة محتلة في بناء مدارس ورياض أطفال طوال احتلالها للمدن والقرى، وبشكل يناقض القانون الدولي وكذلك أهملت المباني القائمة والمناهج وتأهيل المعلمين (Hussein, 2005).

وفيما يتعلق بانتهاك الثقافة والهوية الفلسطينية، فقد هدفت سياسات الاحتلال الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني إلى إلغاء اسم فلسطين ومحو اسم فلسطين

وشعبها. والعلم الفلسطيني، ومحاولة سرقة الملابس والأغذية والتراث المعماري الفلسطيني (حجازي، ٢٠١٩).

من جانب آخر، يشكل عنف المستوطنين ضد السكان الفلسطينيين وسيلة أخرى لحرمان المواطنين الفلسطينيين من الوصول لأراضيهم ومياهم ومواردهم الطبيعية في المنطقة (ج). بالإضافة إلى ذلك يقوم المستوطنين وبحمائية من الجيش الإسرائيلي، بتدمير المباني السكنية وهياكل المساعدة الإنسانية، والاعتداء الجسدي والترهيب، واستخدام الذخيرة الحية، واقتلاع الأشجار وتدمير المحاصيل، فضلاً عن تخريب المعدات الزراعية والممتلكات الشخصية. مما يقوض قدرة السكان الفلسطينيين على الانخراط في العمل الزراعي الأساسي والمساعي الاقتصادية الأخرى.

وهذا ما تؤكدته نتائج لدراسة حديثة أجرتها منظمة أنقذوا الأطفال Save the children (2021) التي توصلت إلى أن الفلسطينيين في المنطقة (ج) والقدس الشرقية المحتلة، يواجهون صعوبة كبيرة للغاية في الحصول على تصاريح لبناء منازل للسكن أو لممارسة الأنشطة الاقتصادية أو لتطوير البنية التحتية كالطرق وشبكات المياه والكهرباء، كما توصلت هذه الدراسة إلى أنه في الفترة ما بين ٢٠١٠ و ٢٠٢٠، تم رفض أكثر من ٩٦% من طلبات البناء المقدمة من الفلسطينيين، وفي الفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ ارتفع معدل الرفض إلى أكثر من ٩٩%. وبالتالي رغم صعوبة الحصول على تصاريح البناء، فإن الهياكل التي تم بناؤها بدون تراخيص يتم هدمها من قبل سلطات الاحتلال. منذ احتلال عام ١٩٦٧، حيث بينت الدراسة أنه تم هدم ٢٨,٠٠٠ بيت فلسطيني، بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية الحيوية كمرافق المياه والصرف الصحي.

والملاحظ في هذا الجانب أن غالباً ما يجد المالكون الفلسطينيون أنفسهم مضطرين إلى هدم ممتلكاتهم بنفقتهم الخاصة لتجنب السجن ودفع غرامات مالية

كبيرة. حيث زادت عمليات الهدم الذاتي بشكل كبير في القدس الشرقية خلال عام 2021. علاوة على ذلك، فإن فكرة الهدم بحد ذاتها تعتبر تجربة مأساوية جديدة تقتلع المجتمعات وتترك ندوبها في ذاكرة الشعب الفلسطيني، وخاصة الأطفال. وهذا يعني أن القيود التمييزية المتعلقة بقواعد استخدام الأراضي تُجبر الفلسطينيين المستهدفين على العيش في مساحات صغيرة، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية واضحة على الصحة والرفاهية.

وتماشياً مع ما تم ذكره يمكن القول إن الاحتلال الصهيوني يهدف من وراء هذه الممارسات الحيوية المتمثلة في عمليات الهدم والتمييز والتغاضي عن عنف المستوطنين بل وحمايتهم، إلى إحداث حالات معيشية صعبة للغاية تضغط على الفلسطينيين لترك المنطقة وتوسيع المستوطنات. هذا يؤدي إلى إنشاء واقع دائم على الأرض يمنع تحقيق حل الدولتين ويمنع إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة جغرافياً بطريقة تتفق مع القرارات الدولية.

٤.٧ التحديات التي يواجهها الفلسطينيون نتيجة للسياسات الاستيطانية

إن السياسات الاستيطانية الإسرائيلية تشكل تحدياً وجودياً متعدد الأوجه للفلسطينيين، يمس كل جانب من جوانب حياتهم، بدءاً من الحق في الأرض والموارد وصولاً إلى التنمية السياسية والاجتماعية. هذه السياسات، التي تتسم بالاستمرارية والتوسع منذ عام ١٩١٨، تهدف في جوهرها إلى تغيير الواقع الديموغرافي والجغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة لصالح المشروع الاستيطاني، مما يخلق واقعاً معقداً وصعباً على الفلسطينيين.

يُعد تحدي مصادرة الأراضي وتفتيت النسيج الجغرافي من أبرز التحديات التي يواجهها الفلسطينيون. فالاستيطان يعني بالضرورة الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية الخاصة والعامة، وتقطيع أوصال الضفة الغربية عبر إنشاء مستوطنات وبؤر استيطانية وشق طرق التفتافية تخدم المستوطنين بشكل حصري. هذه العملية

تؤدي إلى عزل التجمعات السكانية الفلسطينية عن بعضها البعض، وتحويلها إلى "جزر" منعزلة، مما يعيق التواصل الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي بينها (القيق، ٢٠١٠). يضاف إلى ذلك، أن الأراضي المصادرة غالبًا ما تكون الأخصب والأكثر حيوية، مما يؤثر سلبًا على القطاع الزراعي الفلسطيني ويزيد من تبعيته الاقتصادية.

يتصل التحدي الأول بـ التهجير القسري والحرمان من السكن اللائق. فالسياسات الاستيطانية تترافق مع هدم للمنازل الفلسطينية بحجة عدم الترخيص، وهو ترخيص يُصعب الحصول عليه بشكل متعمد في المناطق المصنفة "ج" (التي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة) وحول المستوطنات. هذا التمييز في سياسات التخطيط والتنظيم الحضري يُعد أداة ممنهجة للتهجير، حيث يُجبر الفلسطينيون على مغادرة منازلهم وأراضيهم، مما ينتهك حقهم في السكن والعيش الكريم (القيس وآخرون، ٢٠١٥). هذا الترحيل القسري، وفقًا للقانون الدولي، يُعد جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية (يامين، ٢٠٢٠).

أما التحدي الثالث فهو القيود على حرية الحركة والوصول إلى الموارد. تتسبب المستوطنات والطرق الالتفافية والحواجر العسكرية في تقييد حركة الفلسطينيين بشكل كبير، مما يؤثر على وصولهم إلى أراضيهم الزراعية، أماكن عملهم، المدارس، والمرافق الصحية. هذه القيود تُعيق النمو الاقتصادي، وتُضعف النسيج الاجتماعي، وتُقلل من فرص التنمية الذاتية، وتُكرس واقعًا من الفصل العنصري (إبراهيم، ٢٠١٠). إن صعوبة الوصول إلى الموارد المائية، التي غالبًا ما تُستغل لصالح المستوطنات، تُفاقم من الأزمة الاقتصادية وتُعمق معاناة الفلسطينيين.

على الصعيد الديموغرافي، تواجه الفلسطينيون تحديًا كبيرًا يتمثل في التحولات الديموغرافية القسرية وسياسات الضم الديموغرافي. تهدف إسرائيل من خلال التوسع الاستيطاني إلى ترجيح الكفة الديموغرافية لصالح الإسرائيليين في الأراضي

المحتلة، وخصوصًا في القدس والضفة الغربية. هذا التحدي الديموغرافي، الذي تم تحليله في دراسات مثل "الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي" قاسم (٢٠١٢)، يسعى إلى تقويض المطالبات الفلسطينية بالسيادة وإقامة الدولة، ويهدد بإنهاء الوجود الفلسطيني في بعض المناطق الحيوية.

التحدي الخامس يتمثل في تقويض فرص التنمية السياسية والاقتصادية. الاستيطان لا يقتصر على الاستيلاء على الأرض، بل يمتد ليشمل السيطرة على الموارد الاقتصادية وتقويض قدرة السلطة الفلسطينية على التنمية. الحواجز، القيود على الحركة، والسيطرة على المناطق "ج" تحد من قدرة الفلسطينيين على بناء بنية تحتية قوية أو تطوير مشاريع اقتصادية مستدامة، مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة والفقر والاعتماد على المساعدات الخارجية، هذا الوضع يعوق أي مسعى نحو بناء دولة فلسطينية ذات سيادة قابلة للحياة (إبراهيم، ٢٠١٠).

علاوة على ذلك، تُسهم السياسات الاستيطانية في تفاقم التوترات الأمنية والعنف المتزايد. إن وجود المستوطنين، الذين غالبًا ما يكونون مسلحين، بالقرب من التجمعات الفلسطينية، يؤدي إلى احتكاكات يومية واعتداءات متكررة على المزارعين والممتلكات الفلسطينية، فضلاً عن دعم من قوات الاحتلال لهم (القيق، ٢٠١٠).

أخيرًا، تُعد السياسات الاستيطانية تحديًا مباشرًا لـ حل الدولتين وتقويض عملية السلام. فمع كل مستوطنة جديدة أو توسعة لبؤرة استيطانية، تنقلص المساحة الجغرافية المتاحة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة جغرافيًا. وقد أظهرت دراسة لبيد (٢٠١٧) كيف أن المفاوضات لم تنجح في وقف الاستيطان، بل تزامن معها توسع كبير، مما يشير إلى أن المشروع الاستيطاني يقوض جوهر أي حل سياسي يقوم على قيام دولتين، ويضع عقبات لا يمكن تجاوزها أمام تحقيق السلام العادل والشامل.

٨. نتائج الدراسة:

١. بناء على ما سبق، تتضح مجموعة من النتائج التي توصلت إليها الدراسة:
يتضح أن الأنماط الجغرافية الاستيطانية الاستعمارية في فلسطين تطورت بشكل منهجي ومراحل متعددة منذ عام ١٩١٨. فبدأت بمستعمرات زراعية صغيرة في فترة الانتداب، ثم تحولت إلى كيبوتسات ذات طبيعة دفاعية واقتصادية، لتصل إلى مدن استيطانية ومجمعات سكنية في الضفة الغربية بعد عام ١٩٦٧.
٢. كشفت الدراسة أن الأنماط الاستيطانية، بغض النظر عن شكلها، كانت تُستخدم كأداة رئيسية لتكريس السيطرة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية. تم تصميم هذه الأنماط لتفتت النسيج الجغرافي الفلسطيني، وعزل التجمعات السكانية عن بعضها البعض، وفصل المدن والقرى عن أراضيها الزراعية، مما يُعيق أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافياً وذات سيادة.
٣. أكدت الدراسة أن التوسع الاستيطاني أدى إلى تغييرات جذرية في الجغرافيا الفلسطينية، تمثلت في مصادرة مساحات واسعة من الأراضي، وبناء جدار الفصل العنصري، وتوسيع شبكات الطرق الالتفافية التي تخدم المستوطنات، مما أدى إلى تقسيم الأراضي وتقلص المساحات المتاحة للتوسع العمراني والزراعي الفلسطيني، فضلاً عن السيطرة على الموارد الطبيعية والمائية.
٤. بينت الدراسة أن السياسات الاستيطانية رافقتها سياسات ديموغرافية عدوانية تهدف إلى تغيير التركيبة السكانية في الأراضي المحتلة. وقد تجلّى ذلك في سياسات الترحيل القسري، وهدم المنازل، وتقييد البناء الفلسطيني، مما أجبر العديد من الفلسطينيين على النزوح داخلياً، وساهم في تقويض الوجود الديموغرافي الفلسطيني في مناطق حيوية كالقدس ومناطق "ج".
٥. خلصت الدراسة إلى أن الأنماط الاستيطانية الاستعمارية تخلق تحديات كبيرة أمام أي تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية فلسطينية مستقلة. فالسيطرة على الأرض والموارد، وتقييد الحركة، وتقسيم الأراضي، كلها عوامل تحد من قدرة

الفلسطينيين على بناء مؤسساتهم وتطوير اقتصادهم. كما أثبتت الدراسة أن التوسع الاستيطاني المستمر يقوض بشكل فعلي مبدأ حل الدولتين، ويجعل إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة أمراً شبه مستحيل على الأرض.

٩. توصيات الدراسة:

بالنظر إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي تؤكد على الطبيعة الاستعمارية للأنماط الاستيطانية وتأثيراتها الكارثية على الوجود الفلسطيني، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات، كما يلي:

١. يجب على القيادة الفلسطينية صياغة وتطبيق استراتيجية وطنية موحدة لمواجهة الاستيطان، تتجاوز الاعتماد الكلي على المسار التفاوضي وتتضمن مقاومة شعبية سلمية وفاعلة، وتعزيز الصمود الفلسطيني على الأرض.
٢. العمل على تفعيل آليات القانون الدولي لمساءلة إسرائيل عن جرائم الاستيطان والتهجير القسري، بما في ذلك تقديم القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من المحاكم والجهات الدولية.
٣. دعم التجمعات السكانية الفلسطينية الواقعة تحت ضغط الاستيطان المباشر، وتوفير الموارد اللازمة لتعزيز صمودها وتثبيتها في أراضيها، بما في ذلك الدعم القانوني والاجتماعي والاقتصادي.
٤. تطوير خطط تنظيم وتخطيط حضري فلسطينية بديلة في المناطق المهددة بالاستيطان، لتمكين الفلسطينيين من البناء والتوسع السكاني بشكل قانوني، ومواجهة سياسات الهدم الإسرائيلية.
٥. الاستمرار في توثيق جميع الانتهاكات الإسرائيلية المتعلقة بالاستيطان ومصادرة الأراضي والتهجير القسري، ونشرها على نطاق واسع لزيادة الوعي الدولي بطبيعة هذه الممارسات.
٦. إجراء دراسات معمقة حول الأثر النفسي والاجتماعي طويل الأمد للتهجير القسري وتفتيت المجتمعات الفلسطينية نتيجة الاستيطان.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

١. إبراهيم، بلال محمد صالح. (٢٠١٠). الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية. (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الدراسات العليا. جامعة النجاح الوطنية. نابلس: فلسطين.
٢. أبو غالي، جمال رائد. (٢٠١٧). أثر الممارسات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. ٣(٨)، ٢١٠-٢٤٦.
٣. الأمم المتحدة. (١٩٩٠). منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ١٩١٧-١٩٤٨. ج١. الأمم المتحدة، نيويورك.
٤. الأمم المتحدة، (٢٠١٤). أصول مشكلة فلسطين وتطورها الجزء الخامس (١٩٨٩-٢٠٠٠). الأمم المتحدة. نيويورك.
٥. بارسونز، نايجل. وسالتر، مارك. (٢٠١٤). السياسات الحيوية الإسرائيلية: الإغلاق والتأريض والتحكم في الأراضي الفلسطينية المحتلة. مجلة عمران. ٧(٢)، ٤٢-٤٢.
٦. بركات، نظام محمود. (١٩٨٨). الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق. سلسلة الثقافة القومية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان.
٧. بوذبية، سميرة. (٢٠١٤). اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ وأثرها على القضية الفلسطينية. (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة محمد خضير. الجزائر.
٨. التخطيط العمراني وإدارة الحيز المكاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة سياسات، معهد السياسات العامة، رام الله، ٩، ١-١٧.

٩. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٢١). المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية. التقرير الإحصائي السنوي؛ ٢٠٢١. رام الله: فلسطين.
١٠. حجازي، أكرم. (٢٠١٥). الجذور الاجتماعية للنكبة فلسطين ١٨٥٨-١٩٤٨. مدارات للأبحاث والنشر. القاهرة. مصر.
١١. حجازي، عدن. (٢٠١٩). الأسرلة والفلسطينيون في الداخل. في كتاب: الفلسطينيون وسياسات كي الوعي. ص.ص ٥-٨. منتدى العودة الشباني. والمركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين "بديل". بيت لحم: فلسطين.
١٢. الحلايبة، حمزة. (٢٠٢٠). الاستيطان والجدار في محافظة الخليل. رؤية للتنمية السياسية. إسطنبول: تركيا.
١٣. الخالدي، رجا. (٢٠٢١). آفاق التنمية في فلسطين ٢٠٢١: الصمود في وجه العاصفة التعبئة معاً. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية "ماس"، رام الله: فلسطين.
١٤. الخالدي، رشيد. (٢٠٢١). حرب المئة عام على فلسطين: قصة الاستعمار الاستيطاني والمقاومة ١٩١٧-٢٠١٧. الدار العربية للعلوم ناشرون. بيروت: لبنان.
١٥. الرشيدات، شفيق. (١٩٩١). فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيراً. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان.
١٦. السلطان، عبدالله عبد المحسن. (١٩٨٨). البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي التنافس بين استراتيجيتين. ط٣. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان.

١٧. عبد الحميد، علي شعبان. (٢٠٠٩). التخطيط العمراني وإدارة الحيز المكاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة سياسات، معهد السياسات العامة، رام الله، ٩، ١-١٧.

١٨. عبدالله، سمير. (٢٠١٥). تأثير الانتهاكات الإسرائيلية على قطاع الإسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، رام الله: فلسطين.

١٩. عطوان، خضر عباس. والجبوري، قحطان عدنان. (٢٠٠٩). الصراع العربي الإسرائيلي: إعادة قراءة لفرض احتمالات الحرب. مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، ٩ (٢٠٠٩)، ٢٧-٤٤.

٢٠. عفونة، سائدة. (٢٠١٤). واقع التعليم في المدارس الفلسطينية ما بعد نشوء السلطة الفلسطينية: تحليل ونقد. مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية). ٢ (٢٨)، ٢٦٥-٢٩٢.

٢١. العلمي، طارق. (٢٠١٥). الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية وانتهاك القانون الدولي. شعبة القضايا الناشئة والنزاعات. الإسكوا.

٢٢. غانم، هنيده. (٢٠١٢). السياسة الحيوية للاستعمار الاستيطاني: إنتاج المقدسين كمارقين. مجلة قضايا إسرائيلية. ١٢، ٩٤-١٨٩.

٢٣. غوردون، نيف. ورام، مورييل. (٢٠١٦). التطهير العرقي وتشكيل أنماط جغرافيا الاستعمار الاستيطاني. مجلة قضايا إسرائيلية -المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار). ٦٣، ٧٠-٩٣. عبد الحميد، علي شعبان. (٢٠٠٩).

٢٤. الفاهوم، زهير عبد المجيد. (٢٠١٢). فلسطين ضحية وجلادون. ط٢. شمس للنشر والإعلام. القاهرة. مصر.

٢٥. قاسم، عايش أحمد يوسف. (٢٠١٢). الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي ٢٠٠٠-٢٠٣٠. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة.

٢٦. القدوة، ناصر. (٢٠٠٣). الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة. ورقة عمل مقدمة إلى الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة. الأمم المتحدة. نيويورك. الولايات المتحدة الأمريكية.

٢٧. القدوة، ناصر. (٢٠٠٣). الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة. ورقة عمل مقدمة إلى الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة. الأمم المتحدة. نيويورك. الولايات المتحدة الأمريكية.

٢٨. القسيس، أمجد. والعزة، نضال. (٢٠١٣). النهب الإسرائيلي للأراضي والتهجير القسري للفلسطينيين. دليل ارشادي للأفراد والتجمعات السكانية المعرضة لخطر التهجير. المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين "بديل". بيت لحم: فلسطين.

٢٩. قطامش، ربحي. الرئيس، ناصر. محمد، جبريل. حجازي، يحيى. والرفيدي، وسام. (٢٠٠٤). النظام التربوي الفلسطيني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمعايير الدولية. منشورات مركز إبداع المعلم.

٣٠. القيق، عبدالرحمن عبد العزيز. (٢٠١٠). سياسة الاستيطان الإسرائيلي ١٩٦٧-٢٠٠٦: الخليل نموذجاً. (رسالة ماجستير غير منشورة). عمادة الدراسات العليا. جامعة القدس. فلسطين.

٣١. لبید. عماد. (٢٠١٧). المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية ومسار الاستيطان ١٩٩١-٢٠١٦. (أطروحة دكتوراة غير منشورة). قسم التنظيم السياسي والإداري. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر. الجزائر.
٣٢. المالكي، مجدي. ولدادوه، حسن. (٢٠١٨). تحولات المجتمع الفلسطيني منذ سنة ١٩٤٨ جدلية فقدان وتحديات البقاء. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. رام الله.
٣٣. مصالحة، نور الدين. (٢٠٢٠). طرد الفلسطينيين: مفهوم "الترانسفير" في الفكر والتخطيط الصهيونيين. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت. لبنان.
٣٤. المعاني، مصطفى كمال ساكت. العواودة، رائد عبدالجليل محمد. والجازي، محمد عبد الهادي صالح. (٢٠٢١). نظرة في فلسفة الاستثناء عند الفيلسوف الإيطالي جورجيو أغامبين. مجلة الجمعية الفلسفية المصرية، (٣٠)، ٢٢٩-٢٦٧.
٣٥. منظمة ماء وأرض. (٢٠٢٢). تقرير "رصد الانتهاكات الإسرائيلية على الحق في المياه والصرف الصحي وارتباطه بحقوق الإنسان الأخرى في المناطق المصنفة "ج" في محافظات القدس وبيت لحم والخليل وفي قطاع غزة". معهد الأبحاث التطبيقية-القدس (أريج). بيت لحم. فلسطين.
٣٦. نابلسي، رازي. (٢٠١٨). سياسات إنتاج المعازل الفلسطينية في الضفة الغربية. في كتاب: إسرائيل والأبارتهايد: دراسات مقارنة. ص: ٢٢٩ - ٢٤٧. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار). رام الله: فلسطين.
٣٧. نشوان، يعقوب (١٩٩٧). التعليم الفلسطيني. المؤتمر الدولي الثاني للدراسات الفلسطينية. جامعة بيرزيت. رام الله. فلسطين.

٣٨. النقيب، فضل مصطفى. وعطياني، نصر. (٢٠٠٣). واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية. معهد ماس لأبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية. رام الله: فلسطين.
٣٩. يامين، أيمن نشأت محمد. (٢٠٢٠). الترحيل القسري للفلسطينيين في ظل الاحتلال الإسرائيلي من منظور القانون الدولي (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Abdul magid, S. (2023). Reimagining the Theory of Necropolitics in a Modern Lens: Hate Crimes and Violence. Future Journal of Social Science. 2(1), 60 – 75.
2. Abdulmagied, S. (2023). Reimagining the Theory of Necropolitics in a Modern Lens: Hate Crimes and Violence. Future Journal of Social Science. 2(1), 60 – 75.
3. Alzaroo, S. & Hunt, G. (2003). Education in the context of and instability: The Palestinian case. Social Policy & Administration, 37 (2), 165-180.
4. Anghie, A. (2002). Colonialism and the birth of international institutions: sovereignty, economy, and the mandate system of the League of Nations. New York University Journal of International Law and Politics. 3(34), 513–634.
5. Erakat, N., and Reynolds, J. (2022). Understanding apartheid. Jewish Current. p. 107–118; Available online at: <https://jewishcurrents.org/understanding-apartheid>.
6. Btselem. (2019). Hebron City Center, Retrieved from: <https://www.btselem.org/hebron>
7. Dajani, S. (2005). Ruling Palestine a history of the legally sanctioned jewish-israeli seizure of land and housing in Palestine. BADIL Resource Center for Palestinian Residency & Refugee Rights. Bethlehem: Palestine.

8. Doctors Without Borders "MSF". (2024). Palestinians in Hebron live in constant fear as violence surges. Retrieved from: <https://www.msf.org/palestinians-hebron-west-bank-live-constant-fear-violence-surges>
9. ESCWA, (2021). Palestine Under Occupation III Mapping Israel's Policies and Practices and their Economic Repercussions in the Occupied Palestinian Territory. United Nations.
10. Gordon, N. (2008). Israel's Occupation. University of California Press. Berkeley: USA.
11. Heller c, F. (2023). Spain's Sumar leader calls out 'Israeli apartheid' against Palestinian people. Available online at: <https://www.euractiv.com/section/politics/news/spains-sumar-leader-calls-out-israeli-apartheid-against-palestinian-people/>. Accessed 21 October 2024.
12. Hussein, Y. (2005). The stone and the pen: Palestinian education during the 1987 Intifada. *Radical Teacher*, 74, 7-17.
13. Jabarine, A. I. (2012). Unity Despite Separation? The Impact of Territorial Separation on National Identity: Comparing Political and National Perceptions and Attitudes of Palestinian University Students in Israel, Gaza and the West Bank. (Unpublished Master's Thesis). Institut Barcelona Estudis Internacionals. University in Barcelona: Spain.
14. Jamal, A. (2017). Neo-Zionism and Palestine: The Unveiling of Settler- Colonial Practices in Mainstream Zionism. *Journal of Holy Land and Palestine Studies*. 16(1): 47–78.
15. Lloyd, D. (2012). Settler Colonialism and the State of Exception: The Example of Palestine/Israel. *Settler Colonial Studies*, 2(1), 59–80.
16. Lustick, I. (2020). One State Reality: Israel as the state ruling the population between Mediterranean Sea and

Jordan River, in Israel and Palestine: A One State Reality, eds M. Barnett, N. Brown, M. Lynch, and S. Talhami. (Ithaca: Cornell University Press).

17. Office for the Coordination of Humanitarian Affairs "OCHA". (2017). The isolation of Palestinians in the Israeli controlled area of Hebron city continues. 1997-2017: Twenty years since the division of Hebron. United Nations. Geneva: Switzerland
18. Office for the Coordination of Humanitarian Affairs "OCHA". (2019). The humanitarian situation in the H2 area of Hebron city findings of needs assessment. United Nations. Geneva: Switzerland.
19. Office for the Coordination of Humanitarian Affairs "OCHA". (2023). Movement and Access in the West Bank. United Nations. Geneva: Switzerland.
20. Pappe, I. (2017). The Biggest Prison on Earth: A History of the Occupied Territories. One world Publications, London: UK.
21. Reynolds, S. (2017). Coercive environments: Israel's Forcible Transfer of Palestinians in the Occupied Territory. BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights. Bethlehem: Palestine.
22. Rhodes, A. (2020). Israel's Modulation of Checkpoints: Systematic Manipulation of the Oslo Accords. The Macksey Journal. 1(1), 1- 24.
23. Save the Children. (2021). Hope Under the Rubble: The Impact of Israel's Home Demolition Policy on Palestinian Children and Their Families. London.
24. Tawil-Souri, H. (2016). Surveillance sublime: security state in Jerusalem. Jerusalem Quart. 68, 65–78.
25. UN Human Rights office "OHCHR", (2024). UN Human Rights Office - OPT: The UN Human Rights Office in the Occupied Palestinian Territory calls on Israel to immediately lift discriminatory movement restrictions and

- ensure Palestinians' access to basic services in the H2 area of Hebron. News and Press Release. Retrieved from: <https://2u.pw/yMbS872L>
26. Veracin, L. (2011). Introducing settler colonial studies. *settler colonial studies*. 1(1). 1-12.
27. Veracini, L. (2010). Introduction: the settler colonial situation, in *Settler Colonialism*. Palgrave Macmillan. London: UK.
28. Veracini, L. (2013). *The Other Shift: Settler Colonialism, Israel, and the Occupation*. Palgrave Macmillan. London: UK.
29. Von, V. & Willaert, T. (2012). *Postcolonial Studies After Foucault: Discourse, Discipline, Biopower, and Governmentality as Travelling Concepts*. (Unpublished PhD Thesis). der Justus-Liebig Universität Gießen. Germany.
30. Wolfe, P. (2006). Settler colonialism and the elimination of the native. *Journal of Genocide Research*. 4(8), 387-409.
31. Wolfe, P. (2011). 'Race and the Trace of History: For Henry Reynolds' in Fiona Bateman and Lionel Pilkington (eds), *Studies in Settler Colonialism: Politics, Identity and Culture*. Palgrave Macmillan. 17, 275-277.
32. Yüksek, E. (2010). *The Israeli settlements in the west bank territory before and after the peace process*. (Unpublished Master's thesis). The Graduate School of Social Sciences. Middle East Technical University. Ankara, Türkiye.
33. Zureik, E. & Salter, M. (2005). *Global Surveillance and Policing*. 1st Ed. Willan Publishing. London: UK.